البناء الديمقراطي في العراق والمجتمع المدني
رؤية تحليلية

د.سعد علي حسين التميمي

الملخص :

الديمقراطية والمجتمع المدني صنوان لا يفترقان، فالديمقراطية بوصفها الإطار الضروري لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوقهم وحرياتهم من جهة ، وتمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرر سلطتهم من جهة أخرى ، إنما تتم من خلال الممارسة الديمقراطية ، وتتأتى عبر مؤسسات المجتمع المدني التي هي جزء من شروط الديمقراطية نفسها ، فممارسة الحقوق تنشأ مؤسسات المجتمع المدني ويتغلغلها في جسم المجتمع تتعمق الممارسة الديمقراطية بدورها.

ومع دخول العراق عهدا جديدا هو عهد انتهاء الديكتاتورية والحكم التسلطي وبدء مرحلة جديدة تتمثل في الديمقراطية ، وفي ضوء العلاقة الوارد ذكرها أعلاه بين الديمقراطية والمجتمع المدني ، نقول انه من أجل بناء ديمقراطية رصينة في العراق ،لابد من بناء مجتمع مدني قوي ، وبدون هذا الأخير لا تستطيع الديمقراطية ان تنمو وتتقدم ، وانتقال العراق من مرحلة إلى أخرى أكثر تطوراً وتقدماً يستلزم قيام مؤسسات مجتمع مدني فاعلة ومؤثرة ، وذلك عبر تحقيق تغييرات نوعية في المجتمع تعزز فيه تلك المؤسسات بدورها الهامش الديمقراطي الموجود في الدولة والمجتمع لكونها تشكل الأساس الاجتماعي للدولة.

Abstract

Democracy and civil society is go hand in hand, because Democracy as a necessary framework to enable members of the community from exercising their rights and freedoms on the one hand, And enabling the legitimate rulers of justifying their authority on the other hand, is done through the practice of democracy, and that come through the institutions of civil society which are part of the conditions of democracy itself, because The exercise of rights lead to arise of civil society institutions and with its penetration in the body of society the democratic practice will deepened. As Iraq enters a new era which is

the era of the end of dictatorship and authoritarian rule, and the start of a new phase which is democracy, In light of the relationship described above between democracy and civil society, We say that in order to build a solid democracy in Iraq, we Must build a strong civil society, and Without the latter democracy can not grow and progress, And Iraq's transition from one stage to another, more sophisticated and advanced requires an active and influential civil society institutions, through achieving qualitative changes in the society which promotes these institutions with its Democratic margin in the state and society because they form the basis of the state…

المقدمة

يعد مفهوم المجتمع المدني من أكثر المفاهيم شيوعاً في الوقت الحاضر، ليس على مستوى الاستخدام الأكاديمي في مجالات العلوم الاجتماعية فحسب، ولكن أيضا على مستوى الخطابات السياسية والفكرية لكثير من الأنظمة الحاكمة وحركات وقوى المعارضة السياسية، فضلاً عن المنظمات الحقوقية والمدنية والحركات الاجتماعية سواء على الصعيد الوطني او على الصعيد العالمي، ومفهوم المجتمع المدني ليس بجديد إذ ان له جذوره وامتداداته السابقة في الفكر الفلسفي والسياسي الغربي، حيث ظهر مرتبطاً بخبرة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي شهدها الغرب الصناعي الرأسمالي منذ القرن السابع عشر، كما ان معاني المفهوم ودلالاته قد تطورت عبر مراحل زمنية متعاقبة وهو ما عبرت عنه مدارس واتجاهات فلسفية وفكرية كبرى مثل الليبرالية والهيغلية والماركسية الكلاسيكية فضلاً عن الماركسيين الجدد ، ومع مرور الزمن برز خلال الأعوام الأخيرة مفهوم المجتمع المدني العالمي الذي يشمل المنظمات والهيئات والروابط الدولية غير الحكومية والحركات الاجتماعية العابرة لحدود الدول ، والتي تهتم بقضايا ومشكلات ذات طابع عالمي، وقد ساهمت مؤسسات المجتمع المدني في الدول الغربية في تحقيق التطور والتقدم لتلك الدول من خلال ممارستها لدور فاعل ومؤثر في إصلاح المجتمعات ، والتأكيد على المبادئ الديمقراطية المتمثلة بحقوق الانسان والحريات العامة وتعزيز المشاركة السياسية ونشر ثقافة الديمقراطية لتحقيق التقدم.

أما بالنسبة لموضوع المجتمع المدني في العراق ، فيمكن القول ان مفهوم المجتمع المدني لم يحفر عميقاً بعد في واقعنا العراقي الاجتماعي والسياسي والفكري والثقافي والقانوني بسبب حداثة التجربة العراقية مع الديمقراطية ومظاهرها ومبادئها ولكون المجتمع العراقي لم يتشبع بعد بإفرازات الثورة التكنولوجية للقرن العشرين وثورة المعلومات والاتصالات التي تنامت مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، وهو ما يستدعي المزيد من التوصيف الفكري والتحليل الأكاديمي والتطبيق الواقعي لموضوع المجتمع المدني على الساحة العراقية وارتباطه بالبناء الديمقراطي في العراق ، لان ترسيخ المجتمع المدني يعني ترسيخ البنية الاجتماعية ترسيخاً يؤدي بالضرورة إلى الاستقرار والهدوء لكون المجتمع المدني يعني فيما يعنيه فرصة من فرص التعبير عن الرأي والموقف والانتماء والتطلع المستقبلي، وينطلق البحث من فرضية مفادها (انه من أجل بناء ديمقراطية رصينة، لا بد من بناء مجتمع مدني قوي مع نظام تماسك اجتماعي ، وبدون هذا الأخير لا تستطيع الديمقراطية ان تنمو وتتحصن) ، وانتقال العراق من مرحلة إلى أخرى أكثر تطوراً وتقدماً يستلزم قيام مؤسسات مجتمع مدني فاعلة ومؤثرة في العراق ، وذلك عبر تحقيق تغييرات نوعية في المجتمع تعزز فيه تلك المؤسسات بدورها الهامش الديمقراطي الموجود في الدولة والمجتمع لكونها تشكل الأساس الاجتماعي للدولة ، وتم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث أساسية تناول المبحث الاول مفهوم المجتمع المدني وتطوره التاريخي فضلاً عن ألآليات والأسس المطلوبة لقيامه ، أما المبحث الثاني فقد تحدث عن المجتمع المدني العراق من حيث نشوءه والمراحل التي مرت بها عملية تطور هذا المجتمع ، وجاء المبحث الثالث والأخير ليتناول ابرز الوسائل والآليات الخاصة بتفعيل وتطوير مؤسسات المجتمع المدني في العراق وأخيرا الخاتمة ، ويسعى البحث للإجابة عن التساؤلات التالية:-

- ما هو مفهوم المجتمع المدني؟ وما هي آليات قيامه؟
- كيف نشأ المجتمع المدني في العراق؟ وما هي مراحل تطوره؟

– ما هي ابرز الآليات المتعلقة بتفعيل وتطوير مؤسسات المجتمع المدني في العراق؟

المبحث الأول: المجتمع المدني(مفهومه وآليات قيامه)

يعد مفهوم المجتمع المدني من أكثر المفاهيم إثارة للجدل والنقاش بين الباحثين والمفكرين ، ويرجع ذلك إلى الاختلافات العلمية والأيديولوجية فيما بينهم بالشكل الذي أدى إلى بروز إشكالية في الإدراك ألمفاهيمي ، فهناك من ينظر إلى المجتمع المدني باعتباره (شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة ، وتدافع عن الصالح العام والحقوق والحريات الفردية والجمعية والاجتهاد بالعمل لحماية قيم المجتمع وعقائده وهويته، وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها والدفاع عن هذه المصالح ، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية والاختلاف والإدارة السلمية للخلافات والصراعات)[1] .

وقد ذهب البعض إلى تحديد المفهوم بدلالة عناصره، وتتمثل تلك العناصر في الآتي[2] :-

1- العنصر الأول: ويتعلق بطبيعة المفهوم التي تشير إلى جوهر فكرة التطوعية بانها إحدى الأفكار التي تشير إلى مجموعة من الظواهر المهمة في تكوين التشكيلات الاجتماعية المختلفة.
2- العنصر الثاني: ويشير إلى فكرة المؤسسية، بمعنى المؤسسات الوسيطة التي تشير بدورها إلى ضرورة توظيفها في سياق العلاقة السياسية والعلاقة الاجتماعية.
3- العنصر الثالث: ويتعلق بالغاية والدور ، ذلك ان التكوينات التي تنتمي إليه يجب ان تتسم بالاستقلال عن السلطة السياسية ، فالعمل الجماعي المؤسسي يعد أقوى تأثيراً وأكثر فاعلية من العمل الفردي.

4- العنصر الرابع: ويشير إلى مفهوم المجتمع المدني بأنه منظومة فاعلة متحركة من خلال الأدوار الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لنخبه ورموزه ، فضلاً عن كونه مفهوماً حضارياً ، على وفق التصور الذي يجعل منه رافداً ضمن المشروع الحضاري ، ويضم هذا المفهوم في منظومته التي ترتبط بها مفاهيم مثل (المواطنة ، حقوق الانسان ، المشاركة السياسية ، الشرعية ، العلاقات السياسية) ، وهذه المنظومة من المفاهيم يجب مراعاتها بدورها في سياق النمط الحضاري المغاير ان المتميز ، كما ان ضبط هذه المفاهيم بدورها والظواهر التي تشير إليها وضبط النسب بينها وعلاقات التفاعل ، انما تعبر عن حقائق التعامل المنهجي مع هذا المفهوم.

وهناك من يرى ان المجتمع المدني تعبير جوهري عن حقوق التغيير في المجتمع اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً ، لتعبر عن نفسها سياسياً في صيغة تنظيمات تقع بين الفرد والدولة، تعمل على الحد من سلطات الدولة لصالح الأفراد وحقوقهم ، وهي تنظيمات تطوعية حرة تملأ المجال العام بين الاثنين لتحقيق مصالح الأفراد ، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير عمل مؤسسات المجتمع المدني التي تتجسد في التآخي والاحترام والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف، وتشمل هذه الأحزاب ، الأندية ، والتعاونيات إي انها تشمل كل ما هو غير عائلي او ارثي[3] .

ويذهب البعض إلى تعريف المجتمع المدني باعتباره الأفراد والجماعات الناشطة في الحقل العام،والمنخرطين في عمل الجمعيات والنقابات والاتحادات والقوى المهنية والسياسية، والمتحدرون من فئات وطبقات مختلفة، والذين استطاعوا تنظيم أنفسهم على نحو مشترك مقيمين أشكالا من التضامن بينهم في ظل ما وفرته الدولة المدنية، بعد نشاطهم عابر للطوائف والأثنيات والأديان والمذاهب والأيديولوجيات والاتجاهات السياسية والانحدارات والعشائرية والقبلية والعائلية والمنطقية وطبيعة التطور الحضاري والثقافي المتمثلة في عمليات بناء الدولة ومستوى اقتدارها وتقدمها[4].

وتعّرف منظمة (الأسكوا) المجتمع المدني بأنه (شكل من أشكال الحياة الاجتماعية يربط الأفراد بالدولة ، وهو يضم مجموعة من الجهات الفاعلة ليست الدولة واحدة منها) ، أما موسوعة اليونسكو فترى بان المجتمع المدني مصطلح معقد مختلف في تفسيره ، ويشير عادة إلى (كافة أنشطة وعلاقات الناس التي هي جزء من العملية الحكومية ، وفي بعض الأحيان تتوسع استخداماته ليغطي جميع العمليات اللاحكومية والعملية الإنتاجية)[5].

ويتجسد التعريف الأفضل للمجتمع المدني في كونه عبارة عن (المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة ، لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي ومثال ذلك الأحزاب السياسية ، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة ، ومنها أغراض مهنية كما هو الحال في عمليات الارتقاء بالمستوى الأدائي للوظائف العامة المتعلقة بالتنمية البشرية ، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جمعية ، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي كمؤسسات الضمان الاجتماعي وحماية ذوي الاحتياجات الخاصة ورعاية الأيتام وكبار السن، وبالتالي يمكن القول ان الأمثلة البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي النقابات العمالية ، النقابات المهنية ، الجمعيات الاجتماعية والثقافية وكل تنظيم بشري هدفي غير مقولب لأغراض سلطوية سياسية وعسكرية وأمنية ....الخ)[6].

ويمكن القول ان هناك فرقاً ما بين مصطلح المجتمع المدني وغيره من المصطلحات الأخرى مثل المجتمع السياسي والمجتمع الديني والمجتمع الأهلي، إذ يتميز المجتمع السياسي عن المجتمع المدني بسعي الاول للهيمنة من خلال السلطة السياسية على المجتمع المدني سواء لعناصره الفردية ان الجماعية محاولاً التأثير على واقعه ومستقبله سواء أكانت سلطات حاكمة ان أحزابا معارضة ، ولهذا السبب فان غالبية دعاة المجتمع المدني لا يُعِدون المفهوم يشمل الأحزاب السياسية

لأنهم معنيون بالأهالي في حين ان الأحزاب معنية بالسلطة والذي يربط الأحزاب السياسية بالمجتمع المدني فقط تلك المضامين التي توفرها الأحزاب لحرية الناخبين في اختيار ممثليهم في السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية ، أما بالنسبة للتمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الديني فيتمثل في ان المجتمع المدني يمثل جهداً طوعياً في الفضاء العام من جانب مجموعة متفاعلة لديها مصالح مشتركة ، أما المجتمع الديني ففيه تراتبية سلطوية ابعد من حدود الاختيار أحيانا[7].

وفي معرض تحليل الاصطلاح ألمفهومي لمفهوم المجتمع الأهلي ، يمكن القول ان المجتمع الأهلي تعبير أصيل ولكنه يضم الحاكم والمحكوم ، الجاهل والمتعلم ، المستبد والعادل ، الظالم والمظلوم....الخ ، وهؤلاء جميعاً يمكن ان يكونوا جزءاً من الأهل الذي يأخذ إطاراً محدداً وليس إطاراً واسعاً كما هو الحال مع المجتمع المدني، وعبارة الأهلية والجمعيات الخيرية تحيل إلى نشاط اجتماعي خيري تطوعي يقوم به أناس خارج أجهزة الدولة وإداراتها ، في المدينة كما في البادية في إطار القبيلة او الطائفة او خارجهما ، في حين ان عبارة المجتمع المدني تحمل معنى أخر يجعلها الطرف المقابل للدولة من جهة والطرف المقابل لكل من القبيلة والطائفة والعشيرة من جهة أخرى، ذلك ان لفظ (مدني) لا يعني المدينة بوصفها نظام حياة يختلف عن نظام حياة البادية فحسب ، بل انه يحيل أيضا إلى معنى المواطنة المجردة من القوالب الطائفية والعرقية والعسكرية ، فالمجتمع المدني هو النفي لمجتمع الرعية وعبارة المجتمع الأهلي لا تتناقض مع عبارة مجتمع الرعية بل هي لها مرادف وتوأم[8].

ويمكن القول ان مفهوم المجتمع المدني مفهوم ساهمت في صياغته مدارس فكرية متعددة ، ومن تلك المدارس مدرسة العقد الاجتماعي والمدرسة الماركسية ، إلى جانب عدد من المفكرين الذين ساهموا بشكل كبير في تطور مفهوم المجتمع المدني، ومن هؤلاء (هيغل) و(غرامشي)، وربما يكون من الصعب الإحاطة بمساهمات جميع المدارس والمفكرين إلا ان الإشارة إليها أمر واجب يستلزم معرفتها لتحديد وجهة نظرها تجاه مصطلح المجتمع المدني.

ولنبدأ بمدرسة العقد الاجتماعي ، فقد تبلور المفهوم لأول مرة في صيغته الاصطلاحية السياسية في نظرية العقد الاجتماعي ، وفي هذه النظرية بالذات كان المفهوم يرادف المجتمع السياسي، ذلك المجتمع المؤسس بناءاً على التعاقد الاجتماعي، وبهذا الصدد يقول جون لوك (وهكذا فحيث يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة، ويتخلى كل منهم عن سلطة تنفيذ السّنة الطبيعية التي تخصه ويتنازل عنها للمجتمع ، ينشأ حينذاك فقط مجتمع سياسي او مدني)[9].

والمجتمع المدني عند فلاسفة القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر هو ذلك المجال الاقتصادي للمصالح الخاصة ، حيث تمارس الإرادات الحرة للأفراد نشاطها بحثاً عن صالحها الخاص ، وحيث يظهر كل فرد باعتباره ذاتاً مستقلة ومنعزلة عن الذوات الأخرى (أي باعتباره إرادة حرة تبحث عن صالحها الخاص في مواجهة الإرادات الأخرى) لان أساس وجود المجتمع المدني هو سلطة الدولة صاحب السيادة كما ورد في كتاب (اللوياثان) لتوماس هوبز الصادر عام1651، وحيث ان السعي المحموم وراء الغايات الفردية الأنانية يؤدي حتماً إلى حرب الجميع ضد الجميع وهذا يعني العجز عن تأسيس المدنية ، لهذا جاءت وظيفة الدولة ممثلة في تأسيس وحماية المجتمع المدني من خلال احتكار سلطة تنفيذ القوانين المتفق عليها من قبل المجتمع ، وبعبارة أخرى فان المجتمع المدني هو ميدان المنافسة الحرة بين الذوات المستقلة الأنانية التي تبحث كل منها عن إشباع حاجاتها الخاصة ، وهذا يعني ان الأفراد في المجتمع المدني لا يظهرون بصفتهم عناصر مكونة لتلك القوى الاجتماعية التي تستند إليها البيئة الاجتماعية ، ولكن باعتبارهم ذوات حرة مستقلة تبحث كل منها عن صالحها الخاص في ذاتية مطلقة وحرية مطلقة لا يحدها إلا حرية الذوات الآخرين ، فقانون المجتمع المدني هو الحرية التي يجسدها العقد الاجتماعي إلى المجتمع المدني ، وحيث ان العقد الاجتماعي يعني تنازل الأفراد عن هامش التطرق لحرياتهم وغرائزهم للصالح العام ، فان المجتمع المدني داخل الدولة هو عملية تهذيب لسلوك الأفراد صوب الصالح العام[10] .

وينتقد هيغل في كتابه (نقد فلسفة الحق) الصادر عام 1821 نظرية التعاقد الاجتماعي في الدولة ، ويعتبر ان المجتمع المدني في صيغته التعاقدية قاصر عن تحقيق الأمن ، وفي هذا الإطار تصبح الدولة في نظره بصفتها مستقلة عن المجتمع هي المجسد للحرية ، وينظر هيغل إلى المجتمع المدني باعتباره يشكل واحداً من مستويات تمظهر الدولة ، أما المستوى الأخر فهو الأسرة ، كما انه يتحدث عن النقابة ، ومعنى هذا ان المجتمع المدني في نظر هيغل هو مجال تقسيم العمل وإشباع الحاجات المادية والغريزية ، وهو في الوقت ذاته مجال تنافس المصالح الخاصة والمتعارضة ، وهو يحمي الحق المطلق للفرد ويزيد من حاجات الناس ووسائل إشباعها ، أما الدولة فهي النظام السياسي القادر على صياغة مصالح المجتمع المدني ، وفي نظر هيغل يصاغ مفهوم المجتمع المدني بشكل لا يطابق المجتمع السياسي او الدولة كما هو الحال في نظرية التعاقد ، بل انه يستخدم ليشير إلى مجال إنتاج وتبادل الخبرات ومجال المبادرة الخاصة والمصلحة العامة ، وتشكل الدولة في إطار هذا الفهم المجال الجوهري والمجسد للمصلحة العامة ، وهي الأداة التي تترك الحرية الكاملة في السوق لدعم كل ما يمكن ان يساهم في الإنتاج والتبادل الرأسماليين[11] .

أما كارل ماركس فقد قام بتقديم قراءة مزدوجة للمجتمع المدني ، فهو من جهة يعتبر المجتمع القاعدة الواقعية والمادية للدولة ، ومن جهة أخرى يعتبر هذا المجتمع نقيضاً للدولة ، ونجد ان لدى ماركس مفهومين للمجتمع المدني كما ان لديه نظريتين عن الدولة ، فعلى الجانب الاقتصادي يكون المجتمع المدني بمثابة البناء التحتي الذي تشيد عليه العمارة السياسية للدولة والتركيز على الطبقية وتفضيل طبقة العمال لقيادة المجتمع المدني ، وفي هذا المعنى الاول فان المجتمع المدني هو المجتمع البرجوازي من زاوية حركته ووظيفته الاقتصادية والاجتماعية ، ومن وجهة نظر سوسيولوجية المجتمع المدني في تاريخ الدولة الحديثة ، وهنا يأخذ ماركس مثالاً الدولة البونابرتية والدولة البروسية ، إذ استطاعت كلتا الدولتين ان تتمايز عن المجتمع (كما يقول ماركس)، وبهذا المعنى يكون التكون التاريخي

للمجتمع المدني مواز لتشكل الدولة الحديثة ، ولذلك فان المجتمع المدني في نظر ماركس كيان مزدوج ، فهو من جهة مجتمع مدني اقتصادي ، ومن جهة أخرى مجتمع مدني سياسي[12].

ولنحاول ولوج مجال ثقافي مغاير ، مجال كان قد شكل احد مصادر مفهوم المجتمع المدني كما يدرك في الوقت الحاضر ، وهذا المفهوم متفرع عن الدراسة العينية التي أنجزها اليكسس دي توكوفيل في كتابه (الديمقراطية في أمريكا) ، فقد استرعى انتباه المؤلف وهو قادم من فرنسا كثرة الجمعيات في الولايات المتحدة ، وكذلك أهمية الأدوار المختلفة التي تقوم بها داخل المجتمع ، وقد تأثر توكوفيل بفلسفة جان لوك التي أشارت إلى أهمية التفاعل الحر ما بين سلطة الدولة وسلطة المجتمع ، لان تنامي قوة الدولة سيكون على حساب تقليص قوة المجتمع والعكس هو الصحيح، واعتبر حق الملكية الفردية وحماية هذا الحق أساسا لبناء المجتمع المدني ، وكتب توكوفيل في دراسته الصادرة عام 1835 (يشكل الأمريكيون ، من كل الأعمار، والمراتب والميول ، تجمعات طوعية ، فهم لا يملكون فقط الشركات التجارية والصناعية ، التي يساهم فيها الجميع ، بل يشكلون أيضا تجمعات من ألف نوع ونوع ، دينية وأخلاقية ، جادة وعابثة ، جليلة او مقيدة ، صغيرة او ضخمة، والأمريكيون يكونون التجمعات للاستمتاع ، ولتأسيس المدارس ، وبناء النُزُل ، وإقامة الكنائس ، ونشر الكتب ، وإرسال المبشرين إلى جهات المعمورة ، وبهذه الطريقة أسسوا المستشفيات ، والسجون ، والمدارس ، وإذا كان من المفترض غرس حقيقة معينة او رعاية شعور معين عبر تشجيع مثال عظيم ، فأنهم يؤلفون جمعية وطنية ، وحيث ترى الحكومة في فرنسا هي التي ترأس مشروعاً جديداً ، وترى في انكلترا رجلاً من مقام رفيع هو الذي يرأسه ، لسوف ترى في الولايات المتحدة تجمعاً طوعياً على رأس هذا المشروع)[13] ، وما انفك توكوفيل يعيد مقولة مفادها (لا بد للمجتمع من عين فاحصة وهذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة من الجمعيات المدنية الدائمة اليقظة والقائمة على التنظيم الذاتي وهي الضرورة اللازمة لتقوية الثورة الديمقراطية)[14].

وعاد المفهوم إلى الظهور بعد ان تمت إعادة النظر في محتواه مع كل من (هيغل وماركس) دون المساس بروح التسمية التي بلورتها (نظرية التعاقد) ، رغم الانتقادات الشديدة التي وجهها هيغل وماركس لهذه النظرية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مع المفكر الايطالي انطونيو غرامشي، وقد اتخذ معاني جديدة وسعت دائرة دلالته دون ان يستقر على معنى واحد ثابت ، وينظر غرامشي إلى المجتمع المدني باعتباره جزءاً من البيئة الفوقية التي تميز فيها بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، ووظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة والأيديولوجية، أما وظيفة الثاني فيتمثل في السيطرة والإكراه ، والجديد في التصور الغرامشي للمفهوم ان المجتمع المدني ليس مجالاً للمنافسة الاقتصادية مثلما ابرز كل من هيغل وماركس كل بطريقته الخاصة بل انه مجال للتنافس الأيديولوجي[15].

وهناك عدد من الأركان الواجب توفرها لقيام المجتمع المدني، ومن تلك الأركان:-

1- الركن الأول وهو الركن التنظيمي/المؤسسي ، فالمجتمع المدني يضم مجموعة المؤسسات والمنظمات التي يؤسسها الأفراد او ينظمون إليها بمحض إرادتهم ، والمؤسسات والمنظمات التي يتكون منها المجتمع المدني كثيرة ومتنوعة منها على سبيل المثال الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والاتحادات والروابط والنوادي واللجان والمنتديات الاجتماعية والثقافية والفكرية والعلمية والشبابية والرياضية ...الخ ، وجميع تلك المؤسسات تعبر عن تكوينات وفئات وشرائح اجتماعية ، وهي تعمل من اجل تحقيق مصالحها المادية والمعنوية ، والدفاع عن تلك المصالح سواء في مواجهة الدولة او في مواجهة قوى ومؤسسات أخرى للمجتمع المدني[16].

2- الركن الثاني وهو ركن أخلاقي وسلوكي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع ، وعلى حق الآخرين في ان يكونوا منظمات مدنية تحقق مصالحهم المادية والمعنوية وتحميها وتدافع عنها ، والالتزام في إدارة الخلاف داخل المجتمع المدني وبين مؤسساته ، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية ، وفي ضوء

قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي والتي تتمثل فيما يمكن تسميته ب(الثقافة المدنية)[17].

3- الركن الثالث ويتمثل في الفعل الإرادي الحر او التطوعي ، فالأفراد ينظمون إلى مؤسسات ومؤسسات المجتمع المدني طواعية وبشروط صريحة او ضمنية تتعلق بالسن والتعليم والمهنة...الخ ، ويتم التوافق عليها وقبولها ممن يؤسسون التنظيم او ينضمون إليه ، ونظراً لذلك فان مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته تختلف عن الجماعات والتكوينات التي تعد فيها عضوية الفرد إجبارية لأنه ينتمي إليها استناداً إلى أسس موروثة تقوم على معايير قرابية مثل(الأسرة ، العشيرة ، القبيلة) ، او معايير دينية مثل(المذهب ، الطائفة ، الطريقة) ، كما أنها تختلف عن التنظيمات والمؤسسات الحكومية التي تجسد سلطة الدولة التي تفرض سيادتها وقوانينها على كل من يولدون ويعيشون على إقليمها دون قبول مسبق منهم[18].

4- الركن الرابع ويتمثل في الاستقلالية عن الدولة ، إذ ان من ابرز أركان المجتمع المدني ان تتمتع مؤسساته ومنظماته باستقلالية حقيقية عن سلطة الدولة ، وهذا لا يعني انفصالها عن الدولة ، ولكنها استقلالية نسبية ، حيث تنشأ هذه المؤسسات والمنظمات في الأصل بمبادرات من الأفراد والقوى والتكوينات الاجتماعية ، ويفترض فيها أنها تتمتع بالاستقلالية في النواحي المالية والإدارية والتنظيمية ، فضلاً عن امتلاكها هامشاً من حرية الحركة لا تتدخل فيه الدولة على نحو لا ترتضيه المؤسسات والمنظمات المعنية[19].

المبحث الثاني: المجتمع المدني في العراق: نشوءه وتطوره

يرتبط الحديث عن المجتمع المدني في العراق ببدايات نشوء الدولة العراقية الحديثة التي انبثقت في بدايات القرن العشرين ، إذ ارتكز النظام السياسي الملكي البرلماني اجتماعياً على ثلاثة عناصر أساسية هي (الأسرة الهاشمية ، الضباط ، الشريحة العليا من الطبقات المالكة وهم التجار والملاك والأشراف) ، وتم تثبيته

بوسائل انتخابية حديثة أصبح ممثلو العناصر الثلاثة قادته الأساسين ، وانصهرت النخب الحاكمة في ذلك الوقت في الطبقات التقليدية التي أحكمت إقصاء الطبقات الحديثة عن المشاركة[20].

وخلال الفترة ما بين عامي (1921-1958) وهي فترة الحكم الملكي ، تأسست الدولة العراقية الحديثة على قواعد المجتمع الأهلي (عشائري ، قبلي) ، ولم يجري التأسيس (من الناحية العملية) للمرجعية الثقافية الحقيقية للحياة المدنية الفعلية في حياة المجتمع العراقي الذي رزح ما يقرب من خمسة قرون تحت هيمنة وتسلط الاستعمار العثماني ، وخرج من ذلك الاحتلال ليجد نفسه تحت استعمار جديد هو الاستعمار البريطاني الذي عمل على تضييع الكثير من فرص تأسيس بنى المجتمع المدني عن طريق حالة عدم الاستقرار السياسي التي صبغت تلك المرحلة من تاريخ العراق ، وكانت حالة عدم الاستقرار تلك سبباً رئيسياً في عدم صبغ دولة مرحلة التأسيس تلك بصبغة أو توجه أيديولوجي محدد وموجه ، رغم وجود بعض التوجهات القومية لبعض ساسة تلك المرحلة ، والذي جاء كرد فعل على سياسة التتريك التي انتهجتها الدولة العثمانية تجاه الهويات الثقافية لمستعمراتها في المشرق العربي على وجه الخصوص ، وكان من بين أهم مميزات دولة العهد الملكي في العراق عدم احتكار المؤسسة الملكية (الملك وأفراد عائلته) او هيمنتها على جميع نواحي الحياة او مؤسساتها ، وترك هامشاً منظوراً لقيام مؤسسات المجتمع المدني ، الذي تركزت أوضح صوره في الأحزاب والجمعيات السياسية والصحافة الأهلية او غير الحكومية والنوادي والجمعيات الثقافية والترفيهية[21].

وقد تشكلت خلال فترة العهد الملكي عدد من مؤسسات المجتمع المدنية المهنية والتعاونية التي قدمت خدمات إنسانية منها ما هو رسمي ومنها ما هو غير رسمي ، مثل جمعية حماية الأطفال (1928) ، وجمعية الهلال الأحمر (1932) ، وجمعية بيوت الأمة (1935) ، وجمعية الاتحاد النسائي العراقي (1944) ، واستمرت حركة انتعاش مؤسسات المجتمع المدني على الرغم من عيوب العملية الدستورية والإجراءات غير الديمقراطية ، إذ ظهرت بعدها جمعية عمال الصحف

العراقية ، وجمعية باعة الخضر ، وجمعية سواق السيارات ، والنادي الوطني لمهندسي الميكانيك ، وجمعية تعاون الحلاقين ، وجمعية الخياطين ، وجمعية تشجيع المنتجات الوطنية ، وتم تأسيس جمعية المحامين (1932) ، وأخرى للأطباء (1934) ، وجمعية عمال المطابع والدباغين ، وسكك الحديد ، والحرفيين وأصحاب المقاهي وتجار الفواكه والخضر[22].

ورغم ذلك برزت بعض العوامل التي مثلت معوقات رئيسية لقيام مجتمع مدني فاعل في العراق في تلك الفترة ، منها هيمنة ثقافة الإقطاع المشبعة بالموروث الاجتماعي ، والروح القبلية التي كانت تمثل المصدر الرئيس لثقافة تلك الحقبة إلى جانب قلة الموارد المالية وفقر اغلب شرائح المجتمع فضلاً عن الأمية[23] .

وبنمو الدولة المركزية باطراد من حيث نظام المؤسسة العسكرية والإدارة والخدمات وتطور الإنتاج في ميدان الاقتصاد ، ونمو واردات الدولة بعد مناصفة أرباح النفط مع الشركات الأجنبية، أدى ذلك إلى تغيير للبنى الاجتماعية في العراق، وبروز دور الطبقة الوسطى التي لم تستطع السلطة التي أقيمت عام 1921 استيعابها والسماح لها بالاندماج في مؤسساتها ، فعبرت عن نفسها بمجموعة من الأحزاب السياسية السرية والجمعيات المماثلة التي استوعبت هذه الطبقة ، مضافاً إليها جيل الضباط القادمين من الفئة الوسطى فأودت بالنظام الملكي الذي لم يتمكن من قراءة التغيير الحاصل بشكل صحيح[24].

وجاء الحكم العسكري ليمسك بزمام الأمور في البلد الذي كان يشهد بوادر تطورات اقتصادية واجتماعية في سياقها التاريخي الطبيعي ، وارتكز الحكم في شرعيته هذه المرة على إرادة الشعب وإرادة الثورة ناقلاً دور السيادة من الدين/الملك إلى الأمة/الزعيم على أساس إيديولوجيا قوامها النزعة القومية العراقية او العربية ، ولم يقترن الحكم الجديد بأي تدعيم مؤسساتي للإرادة الشعبية او التفويض الشعبي، بل على العكس من ذلك تمثلت الفترة الثورية بإزالة مؤسسات التمثيل الحديثة مما أدى إلى حصر احتكار السلطة من قبل السلطة التنفيذية الخاضعة للعسكر[25].

واستمرت ظاهرة احتكار السلطة من قبل السلطة التنفيذية الخاضعة للعسكر بعد عام 1968 واستمرار تغييب المشاركة السياسية للأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني ، وامتازت الفترة ما بين عامي 1968-2003 بتغييب الحياة السياسية ، وتدجين المؤسسات الشكلية للمجتمع المدني التي تشكلت بالتتابع بحكم التنوع في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودمجها في بنية النظم السياسية التي تعاقبت على حكم العراق منذ عام 1958[26].

وعمل النظام السياسي السابق على منع قيام مجتمع مدني فاعل في العراق وذلك عبر إتباع أسلوب يتمثل في عسكرة المجتمع العراقي ، وجرى تنشئة المجتمع عسكرياً بدءاً من رياض الأطفال عبر تنمية النزعة العدوانية وروح الانتقام واعتماد مبدأ الدفاع عن النظام والاستعداد لذلك وجدانياً ونفسياً ، ومن ابرز الأمثلة والنماذج على الأدوات والوسائل التي اتبعها النظام السياسي لعسكرة المجتمع بدءاً من الأطفال والشباب وانتهاءاً بكبار السن هو نظام الفتوة والطلائع ، إذ كان يتم إنشاء معسكرات صيفية لتدريب الطلبة وتزويدهم ببدلات عسكرية ، وجرى التركيز على الشباب ليكون نواة التنظيم الشعبي القادر على مواجهة الأعداء الموهومين ، ومثلت دورات التدريب على السلاح إحدى المدارس الفعالة لتربية الشباب على أسس الحياة العدوانية الجديدة ، فضلاً عن تنظيم معسكرات للطلبة الغاية منها إعداد الطلبة عسكرياً وتدريبهم على العمل في البدلات العسكرية وأشغالهم عن التفكير بحياة طبيعية ، اما بالنسبة لكبار السن فقد كان هناك أكثر من نموذج للعسكرة بدءاً من الجيش الشعبي ومروراً بالنخوة وجيش القدس وفدائيي صدام ..الخ من المسميات الخاصة بعسكرة المجتمع العراقي[27].

وقد انعكست عملية العسكرة بشكل سلبي على المجتمع العراقي وخصوصاً في الجوانب النفسية والاجتماعية والقيمية ، فقد عانت فئات كثيرة من الشعب العراقي من الغبن والظلم وامتهان الإرادة والتمايز الاجتماعي والتهميش ، وزيادة معدلات البطالة وانتشار الفقر وانعدام فرص العمل بالنسبة للشباب ، وهجرة أصحاب الكفاءات إلى خارج البلاد من اجل تحسين مستواهم المعيشي ، فضلاً عن ضعف

العلاقات الاجتماعية بين الأسر وضعف الالتزام بالقوانين والانحراف بين صفوف الأفراد ، ناهيك عن الآثار الأخرى المتمثلة بموت وتشريد الملايين من العراقيين ، ودمار الاقتصاد بسبب الحروب التي فرضت على المجتمع ، وانتهاك حقوق الإنسان بشكل خطير وفق سياسة مدبرة تستهدف فرض نظام مضاد لمصالح الأغلبية الساحقة من المجتمع ، ولا ننسى الآثار السلبية للعسكرة على الجانب ألقيمي للمجتمع العراقي ، ويتمثل ذلك في تركيز الأفراد على التغني بأمجاد الماضي وتفضيله على الحاضر، وترسيخ قيم القدرية والقبول بالواقع ، وتغير المعايير الاجتماعية السلوكية وعدم السعي بشكل جدي لإحداث التغيير ، وكل ما تم ذكره مثل بالضرورة عائقاً أمام قيام مجتمع مدني فاعل في العراق[28].

ورغم وجود عدد من مؤسسات المجتمع المدني مثل نقابات المعلمين والمحامين والأطباء واتحادات العمال والطلبة ..الخ ، إلا أنها لم تتمكن من القيام بدور ايجابي فاعل ، ويعود السبب في ذلك إلى وجود قوى عديدة وقفت بوجه تلك المؤسسات ، وهي القوى المقاومة للتغيير والتمدن والتحديث والتنمية ، وتمثلت تلك القوى بمراكز النفوذ السياسي والقوى السياسية المناهضة للحداثة والتنمية السياسية ، فضلاً عن القوى المرتبطة بالمجتمع التقليدي والمتمسكة بأعراف وقيم غير منفتحة على التطور والتمدن والعقلانية ومتقوقعة على بيئاتها المحلية الضيقة ومنطوية على نفسها مبتعدة عن الانفتاح الوطني المتجاوز للنزعات المحلية والفئوية والشللية[29].

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق وانهيار النظام السياسي السابق والدولة الشمولية التي احتوت السلطة السياسية في جميع الأنشطة والفعاليات الواجب القيام بها من قبل المجتمع المدني في 2003/4/9 ، برزت توجهات جديدة في العراق تمثلت في إنهاء عهد الديكتاتورية والتوجه نحو الديمقراطية كأساس لإدارة الدولة الجديدة ، وبمراجعة النصوص التي ضمها قانون إدارة الدولة المؤقت لعام 2004 ، والدستور المقر والمصوت عليه عام 2005 ، نجدها تؤكد على المبادئ الديمقراطية الواجب توافرها لأي بناء ديمقراطي جديد ، وتتمثل في التأكيد على

التعددية وسيادة القانون والفصل بين السلطات والتداول السلمي للسلطات والانتخابات الدورية الحرة فضلاً عن وجود مؤسسات المجتمع المدني ، ويعد وجود منظمات مجتمع مدني ضرورة بنيوية مؤسسية في البناء الديمقراطي وضرورة عملية لوجود جهة فاعلة ومؤثرة يحميها القانون للدفاع عن الحريات والحقوق والصالح العام ومراقبة أداء السلطات الثلاثة ، ولذلك كفل قانون إدارة الدولة المؤقت للمرحلة الانتقالية 2004 حق تشكيل مؤسسات المجتمع المدني لكنه لم يحدد الضوابط القانونية لممارستها ، وسمح بالحصول على المساعدات لتشكيلها داخليا وخارجيا ، أما في الدستور العراقي الدائم عام 2005 فقد نصت المادة 45 (تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها واستقلاليتها بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الأهداف المشروعة لها وينظم ذلك بقانون)[30] ، وبذلك اكتسبت مؤسسات المجتمع المدني وضعاً دستورياً.

وجرى تشكيل عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني مستفيدة من الظروف السياسية الجديدة لملء الفراغ الناجم عن انهيار الدولة الشمولية ، وظهرت إلى حيز الوجود أحزاب ، واتحادات ، وجمعيات على مختلف تخصصاتها ، وبلغ عدد المنظمات المسجلة في وزارة التخطيط عام 2004 (977) منظمة ، ووصل عدد المنظمات الخاصة بالمجتمع المدني حسب أخر إحصائية معتمدة من وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني بتاريخ 2006/8/13 (5071) منظمة مسجلة مختلفة الاختصاصات موزعة في محافظات العراق[31].

ورغم ذلك الكم الهائل من المؤسسات والمنظمات غير الحكومية المعنية بالمجتمع المدني ، إلا أنها لم تلعب دوراً ايجابياً وفاعلاً في تحقيق التطور الديمقراطي المنشود ويعود ذلك إلى أسباب عديدة منها[32]:-

- افتقار بعضها للهياكل التنظيمية والية العمل.
- نقص الخبرة اللازمة لبناء هذه المنظمات على أساس صحيح.
- ليس لبعضها تمويل ذاتي ومستقل.
- عدم وعي المؤسسات والمنظمات بأساليب الحصول على المنح.

- تحويل بعض المؤسسات إلى مؤسسات شخصية وشللية من خلال استقطاب الأقارب والأصدقاء.
- اتخاذ بعض المنظمات غطاءاً لنشاطات تجارية وشخصية لغرض الكسب المادي والتسهيلات الأخرى.
- أصبح بعضها امتداداً لبعض الأحزاب والتيارات الدينية او الطائفية او الأثنية.
- غياب الديمقراطية داخل هذه المنظمات في النقاشات واتخاذ القرارات وعدم إجراء انتخابات لهيئاتها القيادية.
- تنقصها المبادرة او ضعفها على المستوى الفكري والعملي.
- انشغال بعضها في الحقوق السياسية والمدنية ، وتناسي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية او بالعكس.
- عدم مساهمتها في وضع تصورات للدستور والقوانين الجديدة او تعديل القديمة بما يتلاءم مع الاتفاقات والمعاهدات الدولية.
- ضعف او فقدان الشفافية في معظم المؤسسات والمنظمات.

المبحث الثالث: نحو مجتمع مدني عراقي فاعل

هناك ارتباط وثيق بين المجتمع المدني والديمقراطية ، فالديمقراطية منهج وقواعد للحكم ، تنظم حلاً لإشكالية السلطة من خلال الإدارة السلمية للصراع او التداول السلمي لها بين الجماعات ان المصالح المتنافسة ، وهذا هو الأساس المعياري نفسه للمجتمع المدني، لان مؤسسات المجتمع المدني من أهم قنوات المشاركة الشعبية والتأثير في القرار السياسي، وإذا كانت الديمقراطية تشكل إسهاماً كبيراً في الاعتراف والمحافظة وحماية حرية المعتقد والاحتكام إلى الشعب فضلاً عن المساواة السياسية والقانونية للمواطنين ، فان المجتمع المدني يحترم حق المواطن في التنظيم والاجتماع والتعبير والمعرفة والتمسك بالقيم الأخلاقية[33].

إلا ان الأمر في العراق كان على العكس من ذلك ، فقد عاش العراق حكماً ديكتاتورياً حزبياً عسكرياً وهي طبيعة لا تسمح بوجود معارضة سياسية حزبية

حقيقية وفاعلة تكون جزءاً من الصورة العامة للنظام السياسي ، كما لم يكن احد يجرؤ على انتقاد السلطة فضلاً عن مراقبتها ومحاسبتها والسعي لإسقاطها في دورة انتخابية قادمة وفق إرادة الشعب ، ولم يكن النظام السياسي السابق قائماً ومستنداً في العراق على مبدأ تداول السلطة عبر الدورات الانتخابية وإنما كان الشعب يمارس واجب البيعة كلما دعته السلطة إلى ممارسة هذا الواجب ، اما طبيعة النظام السياسي السابق في العراق فقد كانت طبيعة ديكتاتورية مستبدة ، وهذا الأمر أدى بالمحصلة إلى عدم قيام مجتمع مدني حقيقي في العراق لان العلاقة الحقيقية تنشأ وتتم بين المجتمع المدني والممارسة الديمقراطية.

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق وسقوط النظام السابق ، ظهرت إلى حيز الوجود الكثير من مؤسسات المجتمع المدني في العراق وبمختلف المجالات لا سيما الاجتماعية والثقافية ، وحاولت تلك المؤسسات ممارسة نشاطاتها في ظل التطورات السياسية التي شهدها العراق ، إلا ان مؤسسات المجتمع المدني في العراق واجهت عدداً من المعوقات الأساسية التي وقفت وتقف في وجه إقامة مجتمع مدني فاعل في العراق ، ومن ابرز تلك المعوقات الآتي[34]:-

أولا: غياب البيئة الحقوقية في العراق

ونعني بها ان البيئة الحقوقية العراقية لم توفر شروطاً قانونية كافية لحماية الأفراد والجماعات المختلفة ، فالمواطن العراقي لم يكن يعرف تماماً ما هي حقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية حيث ان معرفة الحقوق السياسية لا تنفصل عن معرفة بقية الحقوق المدنية ، وان منظومة الحقوق هي التي تساعد على المواطنة وتسهم في تعميق الانتماء الوطني ، إلا ان الذي حصل في العراق كان العمل بالضد من تلك البيئة الحقوقية التي ينظمها ويحميها القانون بدل العمل في صالحها وتنميتها وتوسيع حدودها.

ثانياً: غياب ثقافة الديمقراطية

الديمقراطية منهج حياتي متكامل ينظم تفاعل السلوك السياسي والاقتصادي والأسري والمهني، وتلجأ الشعوب إلى الديمقراطية لأنها تعتقد ان من خلالها تهذب

السلطة عن أغراضها ، ومن خلالها يسهم الأفراد في القرار السياسي والاقتصادي والتشريعي وغيره عبر ممثليهم الذين تم انتخابهم بوعي وبحرية وبيئة نفسية مستقرة بعيدة عن الإرهاب والتنافس العرقي والمذهبي وفي ظل استقرار الأمن الأهلي، وإذا كان للبحث في البيئة الحقوقية من أهمية قصوى كإطار ضروري مساند لقيام مجتمع مدني بالمعنى الحديث للكلمة ، فذلك لان الديمقراطية التي هي شرط أساسي لتأمين فرص قيام مجتمع مدني باعتراف جميع الباحثين لا تستقيم كممارسة اجتماعية إلا في ظل قوانين وأنظمة تسمح للأفراد والمواطنين في ان يعبروا عن أنفسهم وينتظموا وفق خياراتهم ومصالحهم ، والديمقراطية تنتظم هنا في البيئة الحقوقية باعتبارها شرطاً وتجلياً لها في ان واحد ، فليس من ديمقراطية خارج بيئة حقوقية سليمة ، ولا معنى لبيئة حقوقية دون ممارسة ديمقراطية حقيقية.

وعندما نقول الممارسة الاجتماعية فإننا نتحدث عن جوهر العلاقات بين الأفراد والجماعات ، والقضايا المتصلة بحق وقبول الاختلاف واحترام الأخر واعتماد أساليب الحوار والتفاوض في حل المشاكل والنزاعات وتسويتها ، وعندما نقول ممارسة سياسية نشير إلى قبول أفكار التعدد السياسي وممارستها والحق في التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والأحزاب السياسية وتحقيق مفاهيم الانتخاب الحر وتداول السلطة ، فالديمقراطية شانها شان جميع المفاهيم تشترط ممارستها لتصبح قيمة عملية في الحياة الاجتماعية ، والعلاقة العضوية التي تربط بين نشوء وتطور المجتمع المدني والممارسة الديمقراطية تجعل من الصعب الكلام عن أولوية احدها على الأخر ، فليس هناك من ممارسة للديمقراطية بدون أدنى حد من القدرة على الانتظام حول أفكار ومصالح وغايات محددة ، كما ان نشوء وتكوين مجتمع مدني في غياب الحد الأدنى من حرية القول والتعبير والتجمع والانتقال والانتظام أمر غير ممكن.

ثالثاً: المنظومة التربوية

يمكن القول بان المنظومة التربوية السائدة كانت احد أسباب تأخر المجتمع العراقي ، ويقصد بالمنظومة التربوية نظام القيم الذي يخترق العلاقات الاجتماعية

وينعكس في نظم التربية والتعليم وقواعد الضبط والسلوك الاجتماعي ، تلك النظم التقليدية التي لا تهيأ الشباب للمقارعة والمناقشة بقدر ما تنمي فيه روح الاعتماد على الكبير.

وإذا كانت الطاعة في حد ذاتها مطلوبة من اجل الاستقرار الاجتماعي في أكثر الأحيان ، فان جعلها في أساس المنظومة التربوية يدفع الإنسان العراقي إلى الاستسلام والخضوع بدلاً من ان يخوض التجارب ويبني ويغير ، وتنطلق أهمية المنظومة التربوية ودورها في إعاقة بناء مجتمع مدني من هذه الأفكار بالذات أي من جعل مفهوم الطاعة أساسا للتنشئة الاجتماعية ولمنظومة القيم التربوية ، فعلى هذا المفهوم وبه تبنى شبكة العلاقات الاجتماعية والسلطوية ، والسلطة بهذا المعنى لا تتواجد في أشكالها المرئية والتقليدية فحسب بل هي قائمة ضمناً ومنتشرة في شبكة علاقات تنمحي فيها الفاعلية الذاتية وتتجسد في أنماط فكرية وممارسات اجتماعية وسياسية محددة.

وقبل الحديث عن آليات ووسائل تفعيل المجتمع المدني العراقي ، لا بد لنا أولا ان نبين ابرز المرتكزات الأساسية الخاصة بتنمية وتفعيل المجتمعات المدنية عموماً، وهي أربعة مرتكزات أساسية هي:-

أولا: المرتكز السياسي والقانوني

ويتضمن مبادئ وقواعد سياسية وقانونية ينبغي توفرها لضمان قيام مجتمع مدني فاعل وهي كالأتي:

- التأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات وتعدد وتوازن هذه السلطات والرقابة المتبادلة بينها.
- تأكيد المبادئ الدستورية العامة وتثبيتها على نحو واضح في الدستور بحيث تشكل النواة لإصلاح النظام القانوني وإلغاء القوانين المقيدة للحريات.
- احترام النظام القضائي واستقلاله لحماية الشرعية الدستورية والحريات الديمقراطية[35].

- سن التشريعات والقوانين التي تنظم نشاط وعلاقات مؤسسات المجتمع المدني بعيداً عن أي قيود تحد من حركتها وفاعليتها واستقلاليتها وإسهام مؤسسات المجتمع المدني في صياغة ومناقشة تلك القوانين[36].

ثانياً: المرتكز الثقافي

يمكن القول ان المجتمع المدني لا ينشط فقط في ظل وجود هياكل تنظيمية تستقل رسمياً عن السلطات العامة ، فلا قيمة لهذه الهياكل في حد ذاتها ما لم تعززها بل تسبقها ثقافة سياسية مواكبة تشدد على ضرورة تقييد السلطات العامة بحدود معينة في تعاملها مع المواطنين أفرادا كانوا او جماعات واحترامها ، وحق هؤلاء المواطنين في التنظيم والاجتماع والتفكير والتعبير عن الرأي ، ولا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني بوصفها ابرز أدوات العمل السياسي ان تكون فاعلة في سياق العملية الديمقراطية دون إطار ثقافي يساعد في ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية ومبادئها[37].

ثالثاً: المرتكز الاقتصادي والاجتماعي

ويقصد به تحقيق درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي كأساس لا بد منه لتوليد المجتمع المدني ، وهناك علاقة عكسية بين التنمية الاقتصادية والعنف السياسي فكلما زادت درجة التنمية الاقتصادية انخفض معدل العنف السياسي والعكس صحيح ، وهذا الأمر حدا بالباحثين وعلماء السياسة إلى ربط التحول نحو الديمقراطية والاستقرار السياسي بالتنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية وتوسيع دائرة المشاركة السياسية ، وينخفض العنف السياسي في النظم الديمقراطية نظراً لوجود مؤسسات سياسية وسيطة تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتضبط الصراع الاجتماعي، والعلاقة بين المجتمع المدني والدولة علاقة تفاعلية تكاملية إذ لاوجود لمجتمع مدني دون حماية الدولة له بحيث تصبح الإطار او الوعاء الذي يحتضن حريته ونشاطه، كما لا يمكن للدولة أن تكون دون مؤسسات تنظيمية تطوعية تحد من سلطاتها وتفردها بالسلطة[38].

رابعاً: المرتكز الإعلامي والتقني

يمكن القول ان الأعلام (ونعني به هنا الإعلام الحر الصادر عن مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالدفاع عن حقوق وحريات الصالح العام) يلعب دوراً أساسيا في بناء الثقافة العامة للمواطن ، فضلاً عن تأكيد دوره في إعادة بناء القيم المساندة للتطور والتحديث ، كقيم المساواة والتسامح والقبول بالأخر وحق الاختلاف، جنباً إلى جنب مع قيم الدقة والإتقان والالتزام ، وغيرها من القيم الإيجابية التي تساعد على تحول المجتمع ، وانطلاقاً من أهمية الأعلام والتقانة ودورها في سياق آلية تنمية المجتمع المدني وتفعيله ، يقتضي ان يكون العاملون في حقل الأعلام على دراية كافية بالمجتمع والبيئة المحلية ، وما يسود فيها من ثقافة وأفكار وعقائد واتجاهات وعادات وتقاليد ونظم اجتماعية ، وان يعرفوا طبيعة الجماهير المتلقية عنهم من الأفراد والجماعات من حيث مستوياتهم العقلية ، وظروفهم النفسية ، ومعتقداتهم ومبادئهم واهتماماتهم ، وان تتوافر لديهم المهارات المختلفة ومهارات طرق استخدام وسائل الاتصال وطبيعة كل وسيلة من هذه الوسائل ومعدلات تأثيرها ، في ظل ثورة المعلومات وتقانات الاتصال ، فضلاً عن ضرورة سيادة منهج التفكير العلمي في توجيه الإعلام بما ينطوي عليه من نبذ التعصب والعنف وتأكيد التنوع والتعدد والانضباط ، وهو ما يجعل المواطن يلاحق المتغيرات المتسارعة التي أفرزتها ثورة المعلومات وسطوة الانترنت وتقانات الاتصال والثقافة ، ويحث الخطوات نحو المعرفة والتطور وتقليص الفجوة الرقمية وسبر أغوار مجتمع المعرفة[39].

ومن اجل ان تكون مؤسسات المجتمع المدني في العراق فاعلة وناجحة فإنها بحاجة إلى شروط ومستلزمات تعمل على تدعيمها وتفعيلها ، ومن تلك المستلزمات[40]:

- صياغة التشريعات المنظمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني حيث توفر استقلالية حقيقية في ممارسة النشاط.
- تطوير تعاون مؤسسات المجتمع المدني وإنشاء أجهزة فنية مشتركة لها ، وتنسيقها حملات إعلامية مشتركة لطرح قضاياها ومشاكلها على الرأي العام ، بحيث يصبح مسانداً لقيامها بدور حقيقي في التنمية والتطور الديمقراطي.

- توفير المناخ المناسب لقيامها بنشاط فعال من خلال تمكين القيم الثقافية المساعدة على التحول الديمقراطي وانعكاسها في سلوك المواطنين كقيم التسامح والحوار والاعتراف بالأخر والإدارة السلمية للاختلافات والتنوع.
- تطوير العلاقة مع الدولة انطلاقا من حقيقة مفادها وجود علاقة وثيقة بين المجتمع المدني والبناء الديمقراطي للدولة ، وان الدولة المتقدمة هي نتاج المجتمع المدني الجيد والمتقدم والعكس صحيح ، بشرط ان لا يفهم من ذلك ان تقوية مؤسسات المجتمع المدني واستقلالها سيكون على حساب إضعاف الدولة ، وإلغاء القيود المفروضة على مؤسسات المجتمع المدني لضمان استقلاليتها وديمقراطيتها الداخلية ، والتأكيد على ان العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني علاقة جدلية تقوم على أساس التأثير المتبادل والمتطور ، تبعاً لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، وهي علاقة تتراوح بين التكامل والصراع تبعاً لمجال نشاط المؤسسة ، والتأكيد على التكامل بين الدولة والمجتمع المدني فلكل منهما دوره الخاص.
- تعميق الطابع المؤسسي لمؤسسات المجتمع المدني، عبر مقومات أساسية أبرزها توفير البيئة الحقوقية التي تحدد وضعها القانوني في المجتمع وتكسبها الشرعية والاعتراف، وتحديد شكلها القانوني ومجال تحركها، وتحقيق الديمقراطية الداخلية..الخ.
- تطوير القدرات البشرية عبر تدريب القيادات القائمة وتطوير قدراتها ، واكتشاف قيادات جديدة وتأهيلها لتحمل مسؤولية التخطيط والمتابعة والتقييم وتوفير المهارات والخبرات اللازمة لها لممارسة مسؤولياتها في كافة مجالات النشاط ، كما يشمل تطوير القدرات البشرية كذلك التدريب على التكنولوجيا الجديدة لبناء نوع من الارتباط مع المؤسسات الإقليمية والدولية ومراكز المعلومات ، بحيث تصبح مؤسسات المجتمع المدني جزءاً من شبكة العلاقات والمصالح المشتركة على مستوى العراق ككل.
- المعالجة الواعية لمشكلة التمويل من خلال العمل على تخصيص موارد مالية من مصادر وطنية ، وإنشاء صندوق قومي لدعم العمل المدني من موارد حكومية ومن القطاع الخاص بحيث يكون متحرراً من اي شروط على المجتمع المدني.

- التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني عبر تطوير عملية إنشاء شبكات من المنظمات التي تعمل في مجالات مشتركة، ووضع آليات وأطر تكفل التبادل المنتظم للمعلومات والخبرات، وعقد اجتماعات دورية لبحث المشاكل المشتركة.

الخاتمة والاستنتاجات

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً مهماً يتمثل في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصيرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في حياتهم ، فضلاً عن دورها في نشر الثقافة وخلق المبادرة الذاتية ، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي ، والمساهمة الفاعلة في تحقيق التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية حتى لا تترك حكراً على النخب الحاكمة ، كما تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدور مهم في عملية التحول الديمقراطي سواء كان ذلك من خلال الأعداد والتمهيد لهذا التحول وتوفير البيئة الاجتماعية والثقافية الحاضنة والمانعة لانتكاسته او المساهمة في إحداث هذا التحول ، كما يمكن ان يكون هناك دور مهم للمجتمع المدني يتمثل في حماية الحقوق والحريات إذا ما تسلطت الدولة من خلال بناء رأي عام قوي وفاعل تتعدى قوته قوة جماعات الضغط والمصالح ، فهو يعمل على تحصين الأفراد ضد سطوة الدولة ، ومن جهة أخرى يحصن الدولة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة ، ويقوم المجتمع المدني بادوار أساسية ذات مضامين ديمقراطية تتراوح بين الحد من سلطة الدولة ، وتعزيز المشاركة السياسية ، وتجميع وتنمية المصالح الديمقراطية ، وإشاعة الثقافة المدنية ، واختراق وربط المجموعات المتناحرة في الأصل ، فضلاً عن نشر المعلومات والمساهمة في المشاريع التنموية وتوسيع مجالات التعاون العلمي ونظم المعلومات بما يؤدي إلى تجاوز مرحلة الجمود وتوسيع أفاق المشاركة الاجتماعية ، وانطلاقاً من ذلك فان هناك حاجة ملحة وضرورية لتفعيل مؤسسات المجتمع المدني في العراق ، وبناء مجتمع مدني عراقي فاعل ليكون أساسا لقيام ديمقراطية حقيقية في العراق.

الهوامش والمصادر :

1- ينظر: حسنين توفيق إبراهيم، تطور دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة الأولى، 2007، ص.15

2- ينظر: د.ثامر كامل محمد الخزرجي ، المجتمع المدني في الوطن العربي (نظريا وإجرائيا) ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية ، السنة الثالثة، العدد 10 ، 2008 ، ص39 .

3- ينظر: د.أمل هندي الخزعلي ، المجتمع المدني:رؤية أسلامية ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية ، السنة السابعة ، العدد 20 ، 2012 ، ص74 .

4- ينظر: د.عبد الحسين شعبان ، المجتمع المدني العربي هل هو قوة ثالثة ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، العدد 46 ، 2010 ،ص13.

5- نقلاً عن :د.محمد علي حمود ، اثر إشكالية مكانة ودور المجتمع المدني في دوره الرقابي على الانتخابات، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية ، السنة الخامسة ، العدد 16 ، 2010 ، ص61 .

6- ينظر: سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة (مراجعة منهجية)، من كتاب لمجموعة باحثين (المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية)، مصدر سبق ذكره، ص.292

7- ينظر: د.عبد الحسين شعبان ، مصدر سبق ذكره ، ص.5

8- ينظر: د.ثامر كامل الخزرجي ، مصدر سبق ذكره ، ص.43

9- ينظر: كمال عبد اللطيف في تعقيبه على بحث سعيد بنسعيد العلوي (نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث) ، من كتاب لمجموعة باحثين (المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، الطبعة الأولى ، 1992 ، ص.74

10- ينظر: حسام عيسى في تعقيبه على بحث سعيد بنسعيد العلوي ، مصدر سبق ذكره ، ص.69

11- ينظر: كمال عبد اللطيف، مصدر سبق ذكره، ص.76

12- ينظر: عبد الباقي الهرماسي (المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية) من كتاب لمجموعة باحثين (المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية) ، مصدر سبق ذكره ، ص.94

13- نقلاً عن : جون إهرنبرغ ، المجتمع المدني (التاريخ النقدي للفكرة) ، ترجمة د.علي حاكم صالح ود.حسن ناظم ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، الطبعة الأولى شباط 2008، ص 312.ولمزيد من التفاصيل عن التأصيل النظري والتاريخي لمصطلح المجتمع المدني ينظر:ستيفن ديلو ، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني ، ترجمة ربيع وهبة ، منتدى مكتبة الإسكندرية ، القاهرة .2000

14- نقلاً عن عبد الباقي الهرماسي ، مصدر سبق ذكره ، ص .97

15- ينظر: كمال عبد اللطيف، مصدر سبق ذكره، ص.105

16- ينظر: حسنين توفيق إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص.16

17- ينظر: د.ثامر كامل محمد ، المجتمع المدني والتنمية السياسية (دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي) ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ابو ظبي ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص.13

18- ينظر: حسنين توفيق إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص17، وقارن مع د.ثامر كامل محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص.13

19- ينظر: حسنين توفيق إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص.17

20- ينظر: د.أمل هندي الخزعلي ، جدلية العلاقة بين الديمقراطية المواطنة والمجتمع المدني (العراق أنموذجا) ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ، السنة 17 ، العدد 32 ، 2006، ص.144

21- ينظر: سامي ألبدري ، مدخل لدراسة المجتمع المدني العراقي ، من كتاب لمجموعة من الباحثين (نحو مجتمع مدني علماني:أفاق النهوض بالمجتمع المدني في العراق) ، مؤسسة الحوار المتمدن ، بغداد ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص.96

22- ينظر: عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق: الواقع والمستقبل، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بيروت، 2011، ص ص305-.306

23- ينظر: سامي ألبدري، مصدر سبق ذكره، ص .96

24- ينظر: د. سرمد أمين بناء المجتمع المدني في العراق ، الملف السياسي ، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، العدد 2 ، 2004 ، ص.12

25- ينظر: د.أمل هندي الخزعلي ، جدلية العلاقة بين الديمقراطية – المواطنة والمجتمع المدني ، مصدر سبق ذكره ، ص145.

26- ينظر: د.سرمد أمين ، مصدر سبق ذكره ، ص.12

27- لمزيد من التفاصيل ينظر: إيمان شاكر عبد الله ، العسكرة وأثارها على قيم المجتمع العراقي(1970-2003) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية-الجامعة المستنصرية ، 2005 ، ص ص51-85.

28- ينظر: إيمان شاكر عبد الله، المصدر نفسه، ص ص 122-142.

29- ينظر: د.عبد السلام البغدادي، المجتمع المدني في العراق، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد، العدد 2، 2004، ص.20

30- ينظر:قانون إدارة الدولة المؤقت لعام 2004 والدستور العراقي الدائم عام 2005.

31- ينظر: عبد العظيم جبر حافظ، مصدر سبق ذكره، ص.310

32- ينظر:د.عصمت موجد الشعلان، المجتمع المدني العراقي : الواقع والطموح،ص2، شبكة الانترنت . http://www.amanjordan.org/amanstudies/2005.

33- ينظر: عبد العظيم جبر، مصدر سبق ذكره، ص.299

34- ينظر: سعد علي حسين (تعقيب)، المجتمع المدني في العراق (ملف سياسي)، مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد، العدد 2، 2004، ص ص 31-36.

35- ينظر: د.نادية فاضل عباس ، دراسة في المجتمع المدني(العراق انموذجاً) ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد ، العدد 38 ، 2008 ،ص87.

36- ينظر: د.أمل هندي الخزعلي ، جدلية العلاقة بين الديمقراطية – المواطنة والمجتمع ، مصدر سبق ذكره ، ص.145

37- لمزيد من التفاصيل بشان المرتكز الثقافي ودوره في تنمية مؤسسات المجتمع المدني ينظر: د.ثامر كامل محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 86-92.

38- ينظر: ازهار محمد عيلان ، وسائل تدعيم مؤسسات المجتمع المدني ، في (المجتمع المدني في العراق) ، ملف سياسي ، مركز الدراسات الدولية -جامعة بغداد ، العدد 2 ، 2004 ، ص.42

39- ينظر: د.ثامر كامل محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص.104

40- ينظر: حسين علاني خليفة العاني، مستقبل المجتمع المدني في عراق ما بعد التغيير ، دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد ، العدد27، نيسان 2005، ص ص171-173.